مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب
(تناول تداولي للخطاب الثوري)

أ. يونسي فضيلة

المركز الجامعي البويرة

تعدّ المقاصد من أهم العوامل التي تؤثر في استعمال اللّغة وتأويلها كما تؤثر بدورها في توجيه المرسل إلى اختيار إستراتيجية الخطاب.

ويعبّر المرسل عن مقاصده في الخطاب من خلال اللّغة إذ: «إنّ اللّغة تحيل عليه لتحديد معنى الخطاب لذلك احتجّ "صاحب المغني" على أنّ القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه معتمدا على ملاحظة أنّ الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أنّ المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده»[1].

يتمثل الدّور الأساس للمقاصد في بلورة المعنى كما هو عند المرسل، إذ يتوجب عليه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، وانتقاء الإستراتيجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى[2]. ومنه فوظيفة اللّغة هنا هي تحقيق التفاعل والانسجام بين عناصر الخطاب بما يخدم السياق، فتتضح المقاصد بمعرفة عناصره، سواء كانت تلك المقاصد مباشرة أو ضمنية.

تعددّت مفاهيم القصد في مختلف الدراسات النظرية، سواء العربية منها أو الغربية، فيدل مفهوم القصد على أحد ثلاثة أمور هي كما أوردها "الشهري": دال على الإرادة، دال على المعنى، دال على هدف الخطاب، وهي المفاهيم العامة للقصد.

يحيلنا "القصد" إذن، على ذلك المبدأ التداولي، الذي اشتقه "طه عبد الرحمان" من التراث العربي الإسلامي والذي سمّاه: مبدأ التصديق وهو كما صاغه: « لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك»[3].

فجعل من هذا المبدأ، مبدأً تتفرع منه عدّة قواعد أهمّها قاعدة القصد وهي: «لتتفقد قصدك في كلّ قول تلقي به إلى الغير، ويترتب عن هذه القاعدة أمران أساسيان: أحدهما وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة، والآخر، إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول»[4]. ونعني بالخروج عن الدّلالة الظاهرة للقول: المقاصد الكامنة أو الإجمالية في الخطاب.

من أجل توضيح آخر لمفهوم القصد وبناء على أحد المفاهيم السابقة له، فإنّ هناك من الباحثين من يرى ضرورة حصول قصد المرسل في الخطاب بمفهوم الإرادة، وهناك من يذهب إلى حصر مفهوم القصد في المعنى. إذ تتبني على المفهوم الأوّل عملية الفهم والإفهام لأنّ الخطاب عملية تتم بين المرسل والمتلقي. لذلك فماهية القصد «كامنة في كونه ينبني على قصدين أحدهما يتعلق بالتوجه إلى الغير، والثاني يتصل بإفهام هذا الغير، أمّا القصد الأوّل فمقتضاه أنّ المنطوق به لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يُعدّ متكلما حقّا. أمّا القصد الثاني، فلا يكون المنطوق به كلاما حقّا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يُعدّ متكلما حقا حتى لو صادق ما تلفظ به فهما ممن التقطه، لأنّ المتلفظ لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد أُفهم ما فهم...وإذا تقرّر أنّ كلّ منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أن يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق لقصد التوجه بمنطوقه إلى الغير ولقصد إفهامه بهذا المنطوق معنى ما، فاعرف أنّ المنطوق به الذي يكون كلاما هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حقّ ما يسمى خطابا»[5].

يُعد الخطاب الثوري كخطاب مكتوب من الأمثلة التي تجسّد إرادة توجّه الشاعر نحو المتلقي بغرض إفهامه، حيث يقصد الشاعر كمرسل أن يتوجه إلى المرسل إليه (المتلقي) ليفهمه محتوى رسالته التي قام عليها إنتاج الخطاب.

ويرى "بن ظافر الشهري" أنّ هناك من يرى أن المقاصد هي المعاني نفسها أو المعاني هي المقصودة ومنها: «أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أنّ العرب إنّما كانت عنايتها بالمعاني، وإنّما أصلحت الألفاظ

من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللّفظ إنّما هو الوسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»[6].

تتفاوت المعاني من حيث علاقة القصد بدلالة الخطاب الحرفية، بالرغم من قدرة المرسل على التعبير عن مقاصده في أي مستوى من مستويات اللّغة. لكن يبدو أنّ معرفة اللّغة بأنظمتها المعروفة ، لا تغني المرسل إليه في معرفة قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأنّ مدار الأمر ينصبّ حول ماذا يعني المرسل بخطابه. وليس ماذا تعنيه اللّغة حتى ولو كان الخطاب واضحا في لغته لأنّ معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه سواء كان قصدا موضعيا أو إجماليا.

وهناك من يعارض فكرة أنّ معرفة المرسل بمستويات اللّغة بتنوعها وامتلاكه للكفاءة اللغوية كافية لإبلاغ قصده لأنّ المعنى هو المطلوب، ولا يتم التوصّل إليه إلاّ عن طريق السياق. بالتالي وبعيدا عن السياق، لا يمكن للغة وحدها أن تبيّن القصد الحقيقي للمرسل داخل الخطاب والدّليل على أنّ المعاني ليست في اللّغة فقط: «...قاعدة هامة في التواصل اللغوي، وهي أنّ المعاني لا تكمن في الأدوات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الأدوات ويوظفها بشتّى السّبل لتحقيق مقاصده ونواياه»[7]. ونعني هنا المقاصد الإجمالية على وجه الخصوص.

نتبيّن أنّ امتلاك الكفاءة اللغوية [أدوات اللّغة ووسائلها] لا تكفي وحدها لإبلاغ المقاصد بل يتم نقل القصد إلى المرسل إليه باستثمار وبلورة تلك الوسائل والأدوات. ومنه، امتلاك الكفاءة التداولية بما فيها من استثمار جيّد للغة والتحكم في توظيفها داخل الخطاب. ونستنتج عاملا من أهم العوامل التي بفضلها يتضح القصد، إنّه السياق الذي لا يتأتّى القصد إلا بفضله ذلك لأنّ «دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه...»[8].

لقد كان القصد مدار بحث متواصل عند البلاغيين سواء في القديم أو حتى في الدّراسات المعاصرة، حيث تمّ التركيز في **بيان** "الجاحظ" و**معاني** "السكاكي" على الأحوال والمقاصد. إذ «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني. ويوازن بينها وبين المستمعين وبين أقدار الحالات...حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار

المعاني على أقدار المقامات. وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[9] كما كان القصد من أبرز اهتمامات "عبد القادر الجرجاني" في نظرية النظم، إذ إنّه يُعد من أكثر العلماء تِرِدادا لمصطلح القصد. حيث وصف سبب العدول عن التركيب الأصل إنّما هو لبيان قصد المرسل بالاستجابة للسياق تداوليا، كما ألمح إلى أنّ القصد هو المعنى في معالجة مختلف الآليات من كناية ومجاز بصفتهما من آليات الإستراتيجية التلميحية[10].

وأكّد "الجرجاني" أنّ استعمال آليات معيّنة في الخطاب لا يكون إلاّ من أجل تحقيق مقاصد معيّنة يبتغيها المرسل ولا تتحقق هذه المقاصد إلاّ في المعاني[11].

وعليه، فواجب أن يكون هناك حرصا على إفهام هذا القصد وفهمه لأنّ إنتاج الخطاب مرهون بفهم مقاصد المرسل من قبل المرسل إليه وعدم فهم القصد سينبني على إنتاج خطابات لا تتناسب مع السياق وهوما يعود بنا إلى علاقة اللّغة والسياق بالخطاب إذ إنّه ومن عدم فهم المقاصد تنتج خطابات غير مناسبة للسياق. ومنه، عدم كفاية اللّغة وحدها لتحقيق الانسجام بين قطبي الخطاب على الرغم من أن معارضي نظرية المقصدية يذهبون إلى أنّ الخصائص اللغوية المشتركة بين الناس هي التي تحدّد المعنى. ومن خلال معرفتنا المعجمية والتركيبية والدّلالية نتمكّن من ضبط معنى النّص فالخصائص اللغوية تؤدي إلى الفهم والتأويل في استقلال تام عن البنيات الخارجية، لأنّها مستمدّة من المواضعات العمومية للاستعمال.

إن أصحاب نظرية المقاصد التركيبية يعتمدون على المادة اللغوية في الفهم والتأويل. ومع ذلك يرون أنّها غير كافية إذ لا بدّ من معرفة لمعتقدات المرسل ومواقفه وآرائه. بل إنّ هذه الحالات والماورائيات هي التي تقف وراء استعمال اللّغة بتداعياتها وإيحاءاتها والتسليم بمقاصد المؤلف وراء كلّ متلفّظ كلامي لا مدفع له واستغلال المكونات اللغوية أمر لا مناص منه[12]. وعليه، فإنّه يمكن أن نصف نظرية المقاصد بنظرية تركيبية من حيث جمعها بين المستويات اللغوية والسياق لاستنتاج القصد وفهمه ومنه جمعهم بين الكفاءة اللغوية والتداولية.

ولا شك أنّ للشاعر مقاصد معيّنة في خطاباته يسعى إلى إبلاغها للمتلقي الذي بدوره يبحث عنها في ثناياه. وذلك لتتمّ عملية الفهم والإفهام بينهما. عموما، فإنّ قصد

الشاعر في خطابه الثوري هو الدعوة إلى الجهاد والحث على مجابهة الاستعمار من خلال الخطابات الشعرية التي نظمت قبيل الثورة، والتي تمّ إنتاجها في خضمّها، لأنّ الدعوة إلى فك قيود الاستعمار بدأت قبل الثورة واستمرت إلى نهايتها. أمّا ما جاءت به قرائح الشعراء من قصائد ثورية في فترة الانفراج والاستقلال فقد كانت مترجمة لمقاصد أخرى. يكمن أغلبها في تمجيد تلك الثورة المباركة وبطولاتها، وكذا التغني بالوطن والحريّة. والدّعوة إلى الجهاد والثورة تحوّلت إلى دعوة ونداء نحو التمسك بمبادئ الوطنية، والفخر بالوطن. وهي كلّها مقاصد نتبيّنها في ثنايا الخطابات الشعرية ثورية كانت أو وطنية. سنحاول الوقوف أمامها أثناء عرض المقاصد الموضعية والمقاصد الإجمالية في الخطاب الثوري عموما.

1.العلاقة بين شكل الخطاب وقصد المرسل: لكل خطاب شكله اللغوي الخاص به، ولا شك أنّ هناك علاقة بين شكله اللغوي ومعناه. لذا، يجب الرّبط بين قصد المرسل، الذي يريد التعبير عنه في خطابه وشكل اللّغة الدّال عليه. وذلك من خلال النظر إلى سياق التلفظ بالخطاب.

إنّ ما يمليه شكل الخطاب اللغوي الظاهر قد لا يدلّ على قصد المرسل. ومنه فإنّ هذا القصد لا يأتي متطابقا مع دلالة الوضع اللغوي بحيث أنّ المعنى المقصود لا يكون هو المعنى الحرفي. لذلك على المرسل إليه فهم القصد الحقيقي، الذي يسكن وراء دلالة الوضع اللغوي، لأنّه إذا لم يدرك بأنّ معنى المرسل المقصود لا يطابق المعنى الحرفي للخطاب فإنّ عملية الاتصال لا تتم خاصة في حالة عدم اعتبار بعض العناصر السياقية، فحين يقول الأستاذ لمديره: "أعطني إجازة لمدّة عشرة أيام". فإنّه سنلاحظ أنّ هذا الخطاب حسب ما يظهر من نظام اللّغة يفيد الأمر، وهو كما عبّر عنه "الكاتبي" وأشار إليه "مسعود صحراوي" عبر رؤيته التداولية التي فحواها النظر إلى حالة المتكلم أو منزلته مقارنة مع المخاطب: طلب مع الاستعلاء فينص على أنّ: «الطلب مع الإستعلاء أمر»[13] ومنه، فإن الطلبّ يسمى أمرا إذا صاحبه استعلاء المتكلم على المخاطَب. وهو تدل عليه دلالة الوضع اللغوي أو المعنى الظاهر في العبارة السابقة. أما

معطيات السياق فلا تؤكد ذلك الأمر إذ يحتل الأستاذ درجة أدنى من درجة المدير وهذا عدم تناسب بين دلالة لغة الخطاب الشكلية ومعطيات السياق. وعليه، فلا يمكن أن نعتبر هذا الخطاب مندرجا في الأوامر التي يَطلب فيها المرسل من المرسل إليه تنفيذ أمره فهو «قطعًا لن يكون أمرا بل هو طلب أو اقتراح أو رجاء» [14] لكونها أغراضا تواصلية ووظائف خطابية تؤدّى بصيغة الأمر على مقتضى قاعدة «خروج الأسلوب على مقتضى الظاهر أو خروج الأساليب عن أغراضها»[15] وهي الأغراض نفسها التي عالجها "سورل" من خلال تطبيقه لمعيار الشروط المعدّة (conditions préparatoires) في خروج الأمر إلى الدّعاء والالتماس.

إنّ الشكل الخطابي ليس كافيا للدّلالة على قصد المرسل في فعل لغوي معين، ممّا ينتج عنه من علاقة ثنائية بين القصد وشكل الخطاب. إذ يمكن أن يطابق شكل الخطاب قصد المرسل كما يمكن ألاّ يطابقه، لأنّ هناك معاني مضمرة في الخطاب لا يمكن الكشف عنها إلاّ بواسطة التأويل، واستنادا إلى المعرفة المشتركة ومعرفة السياق الذي قد يخفى على الكثيرين ممّن لا يشاركون هذه المعرفة. بناء على ذلك، فإنّ لصورة الخطاب عدّة قوى إنجازية لخّصها علماء الأصول في قضيتين هما:

أولا: منطوق الخطاب وهو ما يدعوه التداوليون بالمعنى الحرفي.

ثانيا: مفهوم الخطاب وهو ما يسمّيه التداوليون بالمعنى المستلزم [16] .

وهما مفهومان، اهتمّ بهما العديد من الدّارسين سواء على مستوى البلاغة العربية القديمة أو على مستوى الدّراسات اللسانية والتداولية المعاصرة. إذ يسمي "عبد القادر الجرجاني" ثنائية "منطوق الخطاب/ مفهوم الخطاب" بالمعنى ومعنى المعنى والمعنى في منظوره هو: «ذلك المفهوم من ظاهر اللفظ والذي نصل إليه من غير واسطة. ومعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر»[17] وهنا يقوم بتوجيه الأمر إلى المرسل إليه أثناء عملية تأويله للخطاب.

يقابل مفهوما المعنى ومعنى المعنى عنده ثنائية "رولان بارث" الموسومة بـ: ثنائية التعيين والتضمين (connotation / dénotation) التي عاد إليها بنشره لكتاب « s/z »

حيث نادى فيه بالعودة إلى مفهوم التضمين موضحا أنّه لا نجد في الثنائي تعيين/ تضمين، سننين مختلفين بل مجموعتين سننيتين. ففي الصورة الفوتوغرافية مثلا، السّنن الذي يأتي قبل القياس هو سنن التعيين وهو السّنن الذي يؤسس القياس. أمّا السنن الذي يأتي بعد القياس فهو سنن التضمين[18]. يقول "بارث" إن "هيلمسليف" عرّف التضمين قائلا إنّه عبارة عن معنى ثانٍ (La connotation est un sens second) حيث يكون الدّال نفسه مشكّلا من علامة أو نظام الدلالة الأوّل الذي هو التعيين (Dénotation) [19].

من خلال ما ورد عن "بارث" بخصوص التضمين والإيحاء، أن تحليل بعض السّمات لبعض النصوص الأدبية من زاوية الإيحاء قابل للاعتراض إلى حدّ ما لأنّه من العبث أن نبحث في الإيحاء عن مؤشّر للأدبية لأنّ النّص الأدبي ليس الوحيد من الخطابات التي تقدّم ظواهر إيحائية. إنّ الإيحاء حاضر في كلّ مكان حتى في الخطاب العلمي[20].

تبقى التضمينات تلك المعاني التي لا توجد لا في القاموس ولا في النحو اللغوي الذي يُكتب الخطاب فيه لأنّ القاموس يمكن أن يوسّع والنحو يتغيّر. وعموما يتحدّد تعريف التضمين من خلال فضاءين هامين: «فضاء تالٍ (تابع) خاضع لتتالي الجمل، وفضاء مكثّف هو فضاء تفاعل الدلالات النصيّة»[21].

نستنتج أنّ هناك مستوى للتلقي هو مستوى التعيين والتضمين، وهما عمليتان مصاحبتان للنص الأدبي. إذ عدّ التعيين المعنى الأوّل الواضح والمباشر أو المستوى الأوّل من اللّغة الذي يستخلصه المتلقي مباشرة بعدّ تلقيّ الرسالة. أمّا التضمين فهو أعمق من المستوى الأوّل، حيث ينفذ إلى اكتشاف المعنى المقصود، وهو معنى غير مباشر أو المستوى الثاني من اللّغة (ميتالغة) الذي يتم الوصول إليه عبر سلسلة من التأويلات انطلاقا من المقاصد السابقة، إنّها المقاصد الإجمالية.

إنّ الخطاب كجسد كامل يحمل معاني حرفية وأخرى ضمنية، مقاصد موضعية وأخرى إجمالية، حيث تعدّ الأولى تلك الدّلالات الحرفية، التي تمليها علينا لغة الخطاب، وبالتالي: القصد المباشر. أمّا الدّلالات الضمنيّة فهي تلك المعاني التي لا نستنتجها من الدّلالة الحرفية للخطاب، بل نحتاج إلى وسائط كالسّياق والكفاءة اللغويّة والذّهنية

لاكتشافها. لكن هل يمكن للمبدع أن يستعمل المعاني الحرفية وحدها؟ أو يجب أن تتخلّل خطاباته معاني ضمنيّة؟ هل يكفي المعنى الحرفي للتواصل مع العمل الأدبي؟ هل هناك حدّ فاصل بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي للغة داخل الخطاب؟ وهل يمكن أن نميّز بين الاستعمالين السابقين؟

جرت البلاغة التقليدية منذ "أرسطو" على تمييز الاستعمال الحرفي للغة من الاستعمال غير الحرفي. فإذا قلنا: «القط فوق الحصير فإننا نستعمل اللّغة حرفيا، في حين إذا قلنا لأحدهم..."غرفتك زريبة خنازير" فإننا... نستعمل اللّغة استعمالا غير حرفي»[22].

يريد المخاطب في الحالة الأولى أن يخبر المخاطَب بأنّ قطّا معيّنا يوجد فوق حصير معين، أمّا في الحالة الثانية، فإنّ المخاطِب يرغب في إخبار المخاطَب بأن غرفته متسخة تستحق الترتيب دون أن يقصد فعلا بأن غرفته تأوي خنازير.

وعليه، فإنّ هناك فرقا بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي للغة فحسب التقاليد اللغوية الموروثة عن البلاغة التقليدية، لا تؤوّل الأقوال الحرفية وغير الحرفية بالطريقة نفسها. و«ليس للأقوال الحرفية إلاّ معنى واحدا هو معناها الحرفي، أمّا الأقوال غير الحرفية فلها معنيان: معناها الحرفي ومعناها غير الحرفي أو المجازي»[23].

أمّا "سبربر وولسن" فلا يريان وجود فرق بين الاستعمالين السابقين، وإنّما يوجد مسترسل ينطلق باستمرار من الاستعمال الحرفي المطلق إلى الاستعمال غير الحرفي، هذا ما يفضي بنا إلى صعوبة التسليم بوجود حدود بين الأقوال الحرفية وغير الحرفية، كما عبّر عن ذلك "جاك موشلار وآن روبول".

يمكننا القول إذن إنّ المفاهيم السابقة [التعيين، المعنى الحقيقي، المعنى الاصطلاحي، منطوق الخطاب، المعنى، معنى المعنى، المعنى الحرفي، التضمين، المعنى الإيمائي، المعنى الإيحائي] تصبّ في مجال واحد هو مجال اللّغة التي يوظفها المبدع للدّلالة على قصده سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر ومن أجل فهم واستيعاب جيد للمعاني الضمنية داخل الخطاب، لابدّ من الاستيعاب الجيد للمعنى الحرفي والصريح الذي يحمله الخطاب نفسه. ومرورا بهذا الشكل اللغوي الخارجي الحرفي، نصل إلى

استنفاذ الدلالات الكامنة في الخطاب، وذلك من خلال إخضاع المعاني الأولى (الموضعية) للكفاءة اللغوية وتفاعلها مع السياق، وهي عملية خاصة بالمتلقي، وهي الفكرة ذاتها التي دافع عنها السيميائي "امبرطو ايكو" في كتابه "حدود التأويل"، حيث ساند فكرة أنّه لا يمكننا أن نؤول جملة أو نصّا، ونكشف عن كلّ معانيه ومقاصده الممكنة إلاّ إذا فهمنا المعاني الحرفية لتلك الجملة أو ذلك النص.

أمّا الخطاب الثوري كجنس من الخطاب، فله كذلك بعد مباشر، يكمن فيما يمليه ظاهر الخطاب، وبعد غير مباشر يستنتجه المتلقي من المعنى الإجمالي للخطاب وبعد تأويله للمعنى الأول، علما أنّ البعد المباشر والمعاني الصريحة هي التي تطغى عليه غالبا تماشيا مع سياق وموضوع شعرالثورة وأهداف الشّاعر فيه وموضوعه.

ومن الخطابات التي تجسّد هذين البعدين، نشيد "الذّبيح الصاعد" لشاعر الثّورة "مفدي زكريا" الذّي يقول في بعض أبياته:

★ قام يختال كالمسيح وئيدا ❖ يتهادى نشوان، يتلو النّشيدا
باسم الثّغر كالملائك، أو كالط ❖ فل يستقبل الصباح الجديدا
شامخا أنفه، جلالا وتيها ❖ رافعا رأسه يناجي الخلودا [24]
★ وتعالى مثل المؤذّن، يتلو ❖ كلمات الهدى، ويدعو الرّقودا
صرخة ترجف العوالم منها ❖ ونداء مضى يهزّ الوجودا
«اشنقوني، فلست أخشى حبالا ❖ واصلبوني، فلست أخشى حديدا»
«واقض يا موت فيّ ما أنت قاض ❖ أنا راض، إن عاش شعبي سعيدا»[25]

إنّ الشاعر عبر هذه الأبيات الشعرية، ومن ما تبقى من القصيدة، يصف بطولة "أحمد زبانا" ويفتخر بها من خلال عرض طويل لملامحه وسماته وهو يتجه نحو حبل المشنقة. إذ إنّه كان فخورا معتزا بتلك المشنقة التي كانت عنده بمثابة الجنّة انطلاقا من أن الخلد والجنّة ثواب للشّهداء. بعد ذلك، انتقل إلى تذكير المتلقي بنداء الشهيد قبل إعدامه. إنّه نداء يترجم قوّة إيمان "زبانا" وتحدّيه لتنفيذ الحكم الاستعماري ما دام الفداء بروحه حياةٌ لشعبه.

ومنه، فإنّ وصف الشّاعر لخطى "زبانا" وهو مقبل على الإعدام والاعتراف بموقفه البطولي قبل الشّنق، والتّذكير بفحوى ندائه، من المعاني المباشرة والصّريحة التي نلمحها من خلال الأبيات السّابقة. لكنّ، وراء هذه المقاصد المباشرة، مقصد إجمالي وبعد غير مباشر نتلقاه ضمنيّا وبتفعيل عناصر السيّاق المحيطة بالخطاب. إنّه دعوة الشّاعر الضّمنيّة إلى اقتفاء أثر "زبانا"، إلى جانب تحريضه على الثّورة والتّضحيّة من أجل الوطن.

2. أنواع المقاصد: تتخلل الخطاب عموما معان ودلالات لغوية وضعية مباشرة وأخرى غير مباشرة يتم فهمها عن طريق الاستنتاج والتأويل، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى إدراك أنّ هناك أيضا مقاصد موضعية مباشرة للمخاطب كما قد يعبّر عن مقاصد أخرى تكون مضمّنة في ثنايا الخطاب. وعليه، فإنّ «لصاحب خطاب ما إلى جانب مقاصده التواصلية الموضعية من كلّ قول ينتجه، مقصدا تواصليا إجماليا يتعلق بمجموع خطابه»[26].

أ. المقاصد الموضعية: وهي الأغراض المباشرة مثل المعاني والأفكار التي تتجلى بوضوح في النص، وبأسلوب مباشر يتطابق فيها المعنى الحرفي للغة مع قصد المرسل مثل الأمر بالجهاد والحث على النهوض ضدّ العدو، والدعوة إلى الوحدة واستعمال أسلوب الإخبار في الخطاب الثوري. إذ فيه تتجسد كلّ أفعال الكلام السابقة التي يوظفها المبدع بأسلوب مباشر وصريح للدّلالة على قصده الواضح والمباشر.

غالبا ما يكون المقصد موضعيا والأسلوب مباشرا في القصيدة الثورية، وذلك نظرا لطبع الحماسة الذي يغطيها والإرادة المباشرة في التأثير والإقناع، لذلك نلاحظ غلبة الأسلوب المباشر والطابع الحماسي في القصيدة الجزائرية خاصة في فترة ما قبل الثورة وأثناءها. وبقي هذا الأسلوب يطبع هذا الشعر في بعض قصائد ما بعد الاستقلال لو لم تكن هناك محاولات جادة في تطوير القصيدة المعاصرة. اعتمد فيها أصحابها على الإيحاء والرمز للدلالة على مقاصد كلية. إنّ بعض شعراء الثورة غالبا ما يبتعدون عن التصوير الفني وتوظيف صور الخيال في شعرهم. والشاعر كان يدرك أنه لا يهتم في أحيان كثيرة بالشكل الفني، وربّما وجد الشعراء في القالب الحماسي الذي ينسجم مع جوّ

المعارك ما يبرر تسامحهم في الاحتكام إلى النظرة الفنية في بناء القصيدة. وربما كانت الظروف الموضوعية، التي كان يحياها الشاعر تجعله أحيانا يتجاهل الاهتمام التام بالشكل وتفرض عليه الاهتمام بالمضمون (الوطن والثورة)[27]. ومنه، فإنّه يغض النظر عن استعمال الأساليب التلميحية غالبا وهو ما يؤدي بشعراء القضية إلى فشل فني –إن صح التعبير–.

يقدم الشاعر تفسيرا آخر يخصّ تجربة الشاعر في النظم قائلا: «...والشعر الحق في نظري إلهام لا فنّ، وعفوية لا صناعة»[28].

كـ "مفدي زكريا" في "اللهب المقدس"، يستعمل الأسلوب المباشر بنجاح في كثير من الحالات. علما أنّ أسلوبه المعهود غالبا ما تتخلله الإيحاءات والرموز. وعموما فإنّ ما جعل مقاصد الشاعر موضعية في أغلب أناشيده الثورية ومن الأسباب التي أدّت إلى شيوع التوصيل المباشر والواضح أنّ الشاعر حين ينظم خطابه كان يخشى أن تضيع أفكاره وسط التعقيدات، التي تترجم مقاصد غامضة وضمنية في النص، فيفوته بذلك تسجيل مشهد من مشاهد الثورة، إن كان النص معبرا عنها، ومشهدا من مشاهد الحرية والرّخاء والاستقلال، إن كان النص يتغنى بأرض الوطن والنصر.

تظهر هذه المقاصد الموضعية في الخطاب الثوري من خلال تلك الأفكار والمعاني المباشرة التي يترجمها الشاعر باستعمال مختلف الأساليب المباشرة والواضحة كأسلوب الأمر والنداء والنهي تأدية لأفعال إنجازية صريحة تطابق قصده الموضعي والصريح في الخطاب. وما ذلك إلاّ للتأثير الجيّد في المتلقي وإقناعه بمحتوى الرسالة.

من هذه الأساليب ما تتلوه هذه المقتطفات من بعض الأناشيد:

★سر إلى الميدان مأمون الخطى ❖ وتطوّع في صفوف الجيش ثائر[29].

هنا أمر صريح من الأب إلى ولده. أمّا الفكرة فهي واضحة وضوح قصد الشاعر، المتمثل في حثّ ابنه على الالتحاق بصفوف جيش التحرير.

★ ويا جنودا شمّرت للفدا ❖ خطّو الطريق بدم الشهداء[30].

فينادي الشاعر الجنود داعيا إياهم إلى اقتفاء آثار الشهداء في التضحية.

★لا تيأسوا لا تيأسوا من رحمة الخلاق ❖ سوف اللقا يجمعنا ولو بعد الفراق[31]

وهو أسلوب ينهى فيه الشاعر الشعب ألاّ ييأس فإنّ النصر آت ولمّ الشمل يقترب وذلك في سبيل التعبير عن قصده الصريح الذي يدل عليه البيت.

تسهم الأساليب السابقة في بلورة المقاصد الموضعية داخل الخطاب.

ب. المقاصد الإجمالية: وهي المعاني غير المباشرة التي نستنتجها عن طريق المعاني الأولى وهو ما أشرنا إليه سابقا في سياق الحديث عن شكل الخطاب اللغوي وقصد المرسل.

سنحاول التركيز على أبرز ما يمكن له التعبير عن المقاصد الإجمالية في الخطاب. إنها أفعال الكلام غير المباشرة كما هي عند "سورل" والمقصود بها تلك الكيفية التي يعتمد عليها المرسل أو المتكلم ليقول شيئا في وقت يقصد فيه شيئا آخر. ومنه، فإنّه يرى أنّها تصاحبها قوّتان:

– **قوّة إنجازية حرفية أو الفعل اللغوي المباشر**، إذ فيه تكون القوة الإنجازية مدلولا عليها بصيغة العبارة.و **قوّة إنجازية متضمّنة:** أين يأتي القول في سياق معين حاملا لقوة إنجازية غير القوة الإنجازية التي يدل عليها مؤشر القوة الإنجازية.

مثال ذلك قول الشاعر:

★ هل أراك؟ هل أراك؟ ❖ سالما منعّما وغانما مكرّما؟[32].

تكمن القوة الإنجازية الحرفية في الاستفهام بينما يخرج هذا الأسلوب إلى غرض تواصلي آخر هو الرّجاء والتمني وهو مقصد إجمالي يدل عليه جلّ الخطاب.

نستنتج أن أسلوب الاستفهام غرض أصلي خرج إلى غرض فرعي هو الرّجاء والأمل والتمني والدّعاء وهو ما اهتم به التراث العربي القديم، إذ عُنِي بقضية القوّة الإنجازية المتضمنة من خلال اهتمام البلاغيين بوصف ظاهرة الاستلزام الخطابي من حيث "الأغراض الأصلية والأغراض الفرعية"، وهو نفسه ما ذهب إليه النحاة العرب في إطار المعاني التي يخرج إليها أسلوب الاستفهام.

وفي السياق عينه يقول "جلال الدين السيوطي" في كتابه «الإتقان في علوم القرآن عن معاني بعض الكلمات التي تنفرد بمعاني جديدة عند استعمالها في سياقات أخرى

لتخرج بذلك عن معناها الأصلي، وكذا مراعاة تعدد معانيها أثناء عملية التأويل: «...الهمزة تأتي على وجهين: أحدهما: الاستفهام، وحقيقته طلب الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثمّ اختصت بأمور...أحدها: جواز حذفها...ثانيها: أنّها ترد لطلب التصور والتصديق. ثالثها: أنّها تدخل على أحدهما: التذكير والتنبيه والآخر التعجب في الأمر العظيم...»[33]. وبهذا، يؤكد على أنّ العبارة اللّغوية الواحدة بإمكانها أن تحمل أكثر من قوّة إنجازيه متضمنة إجمالية، إضافة إلى قوّتها الإنجازية المباشرة الموضعية.

اقترح "طه عبد الرّحمان" في المجال ذاته شروطا محددة للفعل اللغوي، كما حدّدها "سورل" التي بها ينتقل المتلقي من المعنى الحرفي (المقصد الموضعي) المباشر إلى المعنى المستلزم (المقصد الإجمالي) غير المباشر، يتعلق الأمر بتلك الشروط التمهيدية التي ينبغي أن يستوفيها الفعل الكلامي حتى يكون موفقا وهي أربعة [34]:

– **شروط مضمون القضية:** تحدد أوصاف المضمون المعبّر عنه بقول مخصوص.

– **الشروط الجوهرية:** وتعيّن هذه الشروط الغرض التواصلي من الفعل ألتكلمي هذا الغرض الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة.

– **شروط الصدق:** تحدّد الحال الاعتقادي، الذي ينبغي أن يقوم به المتكلم المؤدي لهذا الفعل التكلمي.

– **الشروط التمهيدية:** وتتعلق بما يعرفه المتكلم عن قدرات واعتقادات وإرادات المستمتع وعن طبيعة العلاقات القائمة بينهما.

ومنه، فإنّ الشروط التمهيدية هي التي تسهم في تحديد الأفعال الكلامية ذات القوة الحرفية وتعدد قوتها المستلزمة.

من ذلك، عدّت أفعال الكلام كتمظهر للقصد التواصلي «ذلك لأنّ فهم القصد التواصلي للمتكلم لا يعتمد فقط على الدّلالة اللسانية للقول، بل ينطلق منها ويتجاوزها بتشغيل كلّ أنواع المقدّمات والمؤشرات والقرائن السياقية، ويجنّد لذلك قدراته الاستدلالية والاستنتاجية التي تدخل في اعتبارها وفي حسابها أيّة معلومة...سواء ذات علاقة بالعلامة اللسانية أو بالسياق التداولي»[35].

وعليه، تأتي أهمية التضمين في الأفعال غير المباشرة، حيث يتم الانتقال من الفعل المباشر (الاستفهام) إلى الفعل غير المباشر (الطلب والدعاء...) بناء على معلومات مشتركة بين أركان الخطاب، كما نشاهده عند "محمد العيد آل خليفة" حين قال:

★ من للجزائر يَفْتَدِ ❖ يها اليوم من سفه السفل؟[36]

إذ يمثل الخطاب في ظاهره فعلا لغويا مباشرا هو الاستفهام الذي يحيل بدوره إلى فعل لغوي غير مباشر هو دعوة الشاعر قومه إلى إنقاذ الجزائر والدفاع عنها والفداء في سبيلها وهو غرض تواصلي خرج إليه أسلوب الاستفهام السابق. ومنه، فهناك انتقال من السؤال إلى الطلب والدعوة.

نظرا لأن القصد من أهم أركان الدرس التداولي قديما وحديثا، ونظرا لأهميته ودوره التداولي في استراتيجيات الخطاب خاصة، فإننا سنحاول أن نرصد تجليّاته العامة في الخطاب الثوري، وذلك من خلال البحث عن المقاصد الموضعية والإجمالية التي تشكّله بصفة عامة.

قد يحمل الخطاب الثوري– إذن– في ثناياه مقاصدا مباشرة وأخرى غير مباشرة وذلك حسب السياق وهدف الخطاب لتكون بذلك أهم المقاصد الموضعية التي يعبّر عنها منظمّ النشيد الثوري هي التي تظهر خاصة من خلال أساليب التوجيه كالأمر والنهي والنداء والتي يمكن حصرها في:.**تحدّي الاستعمار والتصدي له و.الدعوة إلى الجهاد والثورة والدعوة إلى التمسك بالعروبة**

وعليه، فلا بد أن نلاحظ أن مقاصد الشاعر الموضعية في الخطاب الثوري الذي أُنتج قبل الثورة وأثناءها قد تتحوّل إلى مقاصد موضعية أخرى تلائم الفترة الموالية للثورة، وهي غالبا ما تعالج مواضيع جديدة وسياقات أخرى تفرضها الفترة الزمانية الجديدة على منظم النشيد. فبعد ما كانت تلك المقاصد تتلخّص عموما في الدعوة إلى الجهاد والالتحاق بصفوف النضال أصبحت تنقل أفكارا جديدة وتعبر عن مقاصد موضعية أخرى منها: دعوة الشاعر إلى التمسك بالوطن والمبادئ الوطنية والدعوة إلى احترام الشهداء والوفاء لهم والتغني بالحرية والاستقلال.

الهوامش:

1. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت 2004، ص7.
2. ينظر المرجع نفسه، ص180.
3. طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص250.
4. ينظر، م.ن، ص ن.
5. ينظر، م.ن، ص214-215
6. بن ظافر الشهري، **إستراتيجيات الخطاب**، ص195.
7. ج ب براون، ج. ويول، **تحليل الخطاب**، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود. د ط، 1995، ص9.
8. طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان**، ص103.
9. الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ت، ص138-139.
10. عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص201.
11. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، شرح وتعليق د/ محمد التُّنجي، ط1، دار الكتاب العربي، بوت، لبنان، 1425هـ- 2005م، ص240.
12. ينظر: بن ظافر الشهري، **إستراتيجيات الخطاب**، ص212.
13. مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2005، ص105-106.
14. ينظر، م.ن، ص107.
15. أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ص132 وما بعدها.
16. بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص117.
17. عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص178-180.
18. ينظر: بيرنارتوسان، **ما هي السيميولوجيا**، ترجمة: محمد نظيف، ط2، ص46-47.

19.Roland Barthes, S/Z , Paris, Seuil, 1976, P13.

20. **السيميائية أصولها وقواعدها**، ت: رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، د ت، ص82.

21. Roland Barthes, S/Z, P15-16.

22. آن روبول، جاك موشلار، **التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)**، ترجمة سيف الدّين دغفوس، محمّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2003، ص181-182.

23. ينظر م. ن، ص183.

24. مفدي زكريا، **اللهب المقدس**، ينظر المقدمة.

25. م ن، ص 10.

26. آن روبول، جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ص206.

27. ينظر: الوناس شعباني، **تطور الشعر الجزائري1945- 1980**، رسالة الماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1983، ص236.

28. مفدي زكريا، **اللهب المقدس**، ينظر المقدمة.

29. مفدي زكريا، **اللهب المقدس**، ص6.

30. م. ن، ص248.

31. **أناشيد وطنية**، المتحف الوطني للمجاهد، جويلية2002. ص173.

32. م. ن، ص31.

33. جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003، ص357-358.

34. ينظر: طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان**، ص261.

35. عبد السلام عشير، **عندما نتواصل نغيّر (مقاربة دولية معرفية لآليات التواصل والحجاج)، افريقيا الشرق، المغرب، 2006**، ص54.

36. محمد العيد آل خليفة، **الديوان**، ص421.